TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/40(2)/SC.2/L.1
25 April 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الأربعون

الجزء الثاني

جنيف، ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد هـ. أشينتروب (المكسيك)

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لاجازته.

وترسل طلبات ادخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، الى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section

Room E.8106

Fax No. 907 0056

Tel. No.907 5656 or 5655

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١'-٤'	٣
الأول -	مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا (البند ٦ من جدول الأعمال)	١-٦١	٤

مقدمة

١' قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٨٣٤ المعقودة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، إنشاء لجنة جامعة للدورة (اللجنة الثانية للدورة) للنظر في البند التالي من جدول الأعمال وتقديم تقرير بشأنه:

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا (البند ٦ من جدول الأعمال).

٢' كما قرر المجلس انشاء لجنة خاصة للدورة للنظر في البند التالي من جدول الأعمال وتقديم تقرير بشأنه:

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات (البند ٥ من جدول الأعمال).

٣' وقرر المجلس كذلك أن يكون أعضاء مكتب اللجنة الثانية للدورة هم أيضا أعضاء مكتب اللجنة الخاصة للدورة. وتقرر أن يستبقى بنفس الصفة في الجزء الثاني من الدورة الأربعين أعضاء مكتب اللجنة الثانية للدورة الذين انتخبوا في الجزء الأول من الدورة. وحيث أن السيد ل. غاتان (الفلبين) رئيس اللجنة الثانية للدورة في الجزء الأول من الدورة الأربعين قد غادر جنيف، فقد انتخب السيد ج. ثينلي (بوتان) رئيسا خلال الجزء الثاني من الدورة الأربعين. ولذلك فإن عضوية مكتب اللجنة الثانية للدورة واللجنة الخاصة للدورة في الجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس كانت على النحو التالي:

الرئيس:	السيد جيغمي ثينلي (بوتان)
نائب الرئيس/المقرر:	السيد هيرمان آشنتروب (المكسيك)

٤' وقد عقدت اللجنة الثانية للدورة، في الجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس، ... جلسة رسمية و ... جلسة غير رسمية.

الفصل الأول

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١ - كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة الثانية للدورة لأغراض نظرها في هذا البند من جدول الأعمال:

"مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا - تقرير الأمين العام للأونكتاد" (TD/B/40(2)/9 وCorr.1 (بالانكليزية فقط))؛

"مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات - تقرير مرحلي أعده الأمين العام للأونكتاد" (TD/B/40(2)/CRP.2).

٢ - قال الرئيس إن البلدان الافريقية قد دخلت عقد التسعينات وهي تواجه أزمات متعددة الأوجه في مجالات رئيسية مثل الأمن الغذائي، والسكان، والإسكان، والصحة العامة، والتعليم، والطاقة، والحماية الصناعية، والتجارة والبيئة. وأوضح أن وضع افريقيا على طريق التنمية المستدامة سيتطلب تحسين تعبئة الموارد الداخلية وزيادة الموارد الخارجية من أجل تكملة الجهود الداخلية.

٣ - وأعرب عن ثقته بالإرادة السياسية للمجتمع الدولي وتضامنه في الاستجابة للتحديات التي تواجه افريقيا. وقال إن معظم البلدان الافريقية قد سلمت بالحاجة إلى اعتماد سياسات ترمي إلى تحسين مناخ الاستثمار وإنها تمضي قدما في الاضطلاع بعملية الخصخصة. وأشار إلى أن العديد من هذه البلدان قد اتخذ تدابير للتعامل مع الصراعات والمنازعات الأهلية فضلا عن تدابير ترمي إلى تحسين إدارة البلاد. وأضاف قائلا إن هناك تطورات إيجابية أخرى اشتملت على تكثيف الجهود في اتجاه تحقيق التكامل. غير أن هذه الجهود لم تؤثر بعد تأثيرا ذا شأن على تدفق الموارد الخارجية الخاصة إلى القارة. وأعرب عن ثقته بأن مداولات اللجنة ستسهم في اتجاه زيادة ادراك البلدان الافريقية للعوامل التي لا تزال تعيق تدفقات الموارد الخاصة الخارجية. كما أعرب عن أمله بأن تفضي مناقشات اللجنة إلى اعتماد تدابير في مجال السياسة العامة يمكن تطبيقها عمليا من أجل التعامل مع الحالة القائمة. وقال إنه من المتوقع

أيضا أن يصبح مجتمع الأعمال الدولي، ولا سيما المستثمرون المحتملون، أكثر وعيا بالفرص الاستثمارية القائمة بالفعل.

٤ - وأخيرا وفيما يتعلق بمسألة الهجرة الاقتصادية، قال إنه يجب على البلدان المتقدمة أن تكون مستعدة لمساعدة البلدان التي تتسم بفائض من اليد العاملة على اعتماد الاستراتيجيات الانمائية العريضة القاعدة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لتمكين سكانها من البقاء والتمتع بمستويات معيشة مقبولة.

٥ - وأشارت مديرة شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة إلى أنه قد طُلب إلى الأمانة أن تعدّ وتقدم إلى الدورة الحالية للمجلس تقريرا مرحليا، وتقييما لمساهمة الأونكتاد في تنفيذ البرنامج الجديد (وهي عملية تتم كل سنتين)، وتقريرا تحليليا بشأن تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا. إلا أن عملية تقييم مساهمة الأونكتاد في البرنامج الجديد ستتم في الدورة الحادية والأربعين للمجلس بحيث تتزامن مع النظر في تنفيذ البرنامج الجديد من قِبَل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأوضحت أن تقييم الأونكتاد لتنفيذ البرنامج الجديد سيستخدم أيضا كمساهمة تستفيد منها الجمعية العامة في استعراض منتصف المدة الذي سيجري في عام ١٩٩٦ بشأن تنفيذ البرنامج الجديد.

٦ - وأضافت قائلة إن الخبيرين اللذين دعيا للمشاركة في الدورة غير الرسمية للجنة هما من قطاع الأعمال وقد شاركا أو أنهما يشاركان في اتخاذ قرارات الشركات المتعددة الجنسيات في اختيار مواقع أنشطتها. وأوضحت أن الهدف الرئيسي لنظر المجلس في تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا يتمثل في زيادة ادراك البلدان الافريقية للعوامل المحددة التي قد تكون مثبطة للاستثمار الأجنبي في القارة فضلا عن زيادة ادراك المستثمرين الأجانب المحتملين، في الوقت نفسه، لفرص الاستثمار القائمة في الاقتصادات الافريقية.

٧ - وبينت بإيجاز القضايا التي تمت مناقشتها في وثيقة الأمانة، أي الأسباب التي تكمن خلف عدم كفاية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وأشارت إلى التدابير التي اتخذتها الحكومات الأفريقية بالفعل من أجل تحسين مناخ الاستثمار فضلا عن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها. وأعربت عن أملها بأن تفضي مداولات المجلس إلى تقديم مقترحات يمكن تطبيقها عمليا فيما يتصل بالاجراءات اللازمة لحفز الاستثمار في افريقيا وعكس الاتجاه الحالي المتمثل في تردي الحالة الاقتصادية في المنطقة.

٨ - وتابعت قائلة إن ثمة عنصرا رئيسيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة وحفز الاستثمار بصفة عامة يتمثل في تجنب المثبطات، بالإضافة إلى المحافظة على الادارة الاقتصادية الكلية السليمة بصورة عامة والاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي والتصديري الجيّد.

٩ - وأوضحت أن المجالات التي يمكن افرادها باعتبارها مجالات تتطلب اهتماما عاجلا تشمل: الاستثمار في الموارد البشرية - بما في ذلك الحاجة إلى تشجيع اعتماد موقف ايجابي ازاء التعلم؛ وتطوير الهياكل الأساسية المادية؛ واعتماد سياسات نقدية ومالية مناسبة؛ وتوفير المعلومات ذات الصلة لأغراض تحسين صورة الاقتصاد المضيف في نظر المستثمرين المحتملين. وشددت مديرة الشعبة على الضرورة الحتمية لحل الصراعات والمنازعات الأهلية التي تواجه عددا من البلدان الأفريقية فضلا عن خفض النفقات ذات الصلة بالمتطلبات الأمنية والافراج عن الموارد لصالح القطاع الاجتماعي، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية.

١٠ - وفيما يتعلق بدور المجتمع الدولي، قالت إن افريقيا بحاجة إلى المساعدة التقنية في عدد من المجالات المتصلة بتشجيع الاستثمار، بما في ذلك تسهيل مشاريع الاستثمار الصناعي الموجهة نحو قطاع الأعمال بين أصحاب المبادرات الاقتصادية من البلدان الافريقية ونظرائهم في البلدان الصناعية والبلدان النامية الأكثر تقدما. ويمكن توجيه أشكال أخرى من المساعدة نحو زيادة القدرة على تعبئة الموارد الداخلية؛ وإنشاء آلية لتشجيع الاستثمار؛ وتدريب مواطني البلدان الأفريقية على تقنيات تشجيع الاستثمار.

١١ - واختتمت كلامها بإعلام المجلس بأن أمانة الأونكتاد تنظر في إمكانية تنظيم ندوة بشأن مناخ الاستثمار في افريقيا يشارك فيها مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى وممثلون عن الشركات عبر الوطنية وخبراء رفيعو المستوى.

١٢ - وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (جمهورة تنزانيا المتحدة) إن وثيقة الأمانة تتضمن أفكارا مفيدة تمت بلورتها من خلال العروض التي قدمها الخبراء الذين شاركوا في الاجتماع غير الرسمي للجنة. وأوضح أنه على الرغم من المبادرات المختلفة التي اتخذت على المستوى الدولي، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، والبرنامج الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، تظل افريقيا المنطقة الأشد فقرا ضمن المناطق النامية. واشار إلى أن هذا التردي في الأداء الاقتصادي يحدث في نفس الوقت الذي تقوم فيه معظم البلدان الأفريقية بتنفيذ تدابير جريئة في مجال التحرير الاقتصادي بهدف تعزيز الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، وحفز الصادرات وتشجيع المزيد من الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٣ - وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى الحجم الضئيل جدا لتدفقات رأس المال الخاص، أصبحت المساعدة الإنمائية الرسمية أهم مصدر منفرد للتمويل الخارجي في افريقيا. إلا أن العديد من البلدان المانحة لا تزال متخلفة إلى حد بعيد عن الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق ببلوغ الرقم المستهدف وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ودعا إلى زيادة تحويلات المساعدة الانمائية الرسمية إلى افريقيا. كما دعا البلدان الأفريقية إلى تكثيف جهودها في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعا الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات إلى الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي في افريقيا، ولا سيما في مجال الصناعة التحويلية. وقال إن التدفق المحدود للاستثمار الخاص إلى افريقيا قد تركز حتى الآن على استغلال الموارد الطبيعية وقطاع الخدمات.

١٤- ودعا الى تقديم المساعدة الى البلدان الافريقية من أجل تخفيف حدة القيود التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي القيود التي تتمثل في انخفاض الدخول، وتدني مستويات المدخرات المحلية، ونقص القوى العاملة المدربة التي تتمتع بمهارات ادارية وفنية، والافتقار الى الهياكل الأساسية الجيدة، بما في ذلك المرافق الكفؤة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والموانئ، والهياكل الأساسية الصناعية، والخدمات المالية.

١٥- وتطرق بايجاز الى التدابير التي نفذتها البلدان الافريقية من أجل تحسين التدفقات الرأسمالية ومنع هروب رأس المال. كما أوضح أن البلدان الافريقية تضطلع بجهود رئيسية ترمي الى التنويع الرأسي والأفقي لقطاعها السلعي. وقال إنه من أجل النجاح في هذا المجال، تحتاج افريقيا الى تحسين امكانية وصولها الى الأسواق، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع المجهزة وشبه المجهزة التي تواجه حاليا تصاعدا في التعريفة الجمركية والتدابير غير التعريفية ولا سيما في البلدان المتقدمة.

١٦- ودعا الى تقديم المساعدة في تطوير الهياكل الأساسية العلمية والتقنية لافريقيا من أجل تحسين قاعدتها التكنولوجية وتعزيز قدرتها على استيعاب وتطويع وزيادة تطوير التكنولوجيا المستوردة وتحسين قدراتها في مجال البحث والتطوير. وقال إنه ينبغي لمراكز البحث والتطوير الافريقية أن تطور التكنولوجيا محليا وأن تكفل استخدامها التجاري من قبل القطاع الانتاجي. وأعرب عن الأمل بأن تسمح البلدان المتقدمة بنقل التكنولوجيا الى افريقيا من خلال الاستثمار المباشر، على العكس من الحالة الراهنة التي تعطى فيها الأفضلية لتصدير السلع النهائية.

١٧- واختتم كلامه بأن أعرب عن الأمل بأن يوفر المجتمع الدولي مساعدة كافية للبلدان الافريقية لتمكينها من تخفيف حدة أية اثار سلبية لنتائج جولة أوروغواي على اقتصادات هذه البلدان والاستفادة من الفرص التي قد تنشأ.

١٨- وتحدث ممثل اليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد الأوروبي متفق تماما مع معظم ما ورد في وثيقة الأمانة التي تمثل مساهمة قيمة من حيث ابراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحديد العقبات ذات الصلة في افريقيا، وتحديد السياسات اللازمة.

١٩- واضاف قائلا إن التحديات التي تواجه القارة هائلة وإن آفاق العقد التالي تبدو قاتمة، إلا أن هناك فرصا قائمة بالفعل. ومن أجل استغلال هذه الفرص ومواجهة التحديات، ستحتاج افريقيا الى الاستقرار، والى استراتيجيات انمائية سليمة فضلا عن دعم خارجي كبير. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الرأي المعرب عنه في وثيقة الأمانة فيما يتعلق بأهمية مناخ الاستثمار الاجمالي. وفي هذا الصدد، اشار تحديدا الى الاستخدام الأوسع للاتفاقات الثنائية في مجال الاستثمار والحماية باعتبارها وسيلة فعالة لتشجيع تدفقات الاستثمار. إلا انه أوضح أن التحليل والنهوج المقترحة المبينة في وثيقة الأمانة تتسم بطابع عام وأنه كان يمكن الاستفادة في اعداد الوثيقة من الرجوع بدرجة أكبر الى تجارب فرادى البلدان مما يمكن من التعرف على النهوج التي ثبت نجاحها. واشار الى مثال سوازيلند المبين في الوثيقة.

٢٠- وأضاف قائلا إنه لئن كان التقرير مكرس لمعالجة مسألة الاستثمار المباشر، وهو أمر يمكن فهمه، فإن الاتجاه الحديث لرأس المال الاستثماري في البلدان الغربية لالتماس فرص استثمار الحافظة في "الأسواق الناشئة" يشير الى الأهمية المحتملة للتطورات في هذا المجال. وبالتالي فإن هناك حاجة للتنمية الكافية لمؤسسات المالية، ولا سيما لأسواق الأوراق المالية، في افريقيا.

٢١- وتابع قائلا إن هناك عددا من المرافق والمؤسسات، مثل اتفاقية لومي، والمصرف الأوروبي للاستثمار، واللجنة الأوروبية، ومركز تنمية الصناعة، التي يمكن للبلدان الافريقية أن تلجأ إليها بغية تشجيع الاستثمار في المشاريع والاستثمار الخاص. وبالاضافة الى ذلك، فإن الصندوق الأوروبي للتنمية يقدم مساعدة تقنية للمؤسسات الخاصة بأشكال عديدة، ولا سيما في مجالات مثل اجراء الدراسات، وتعزيز المؤسسات المالية، وتقديم المساعدة في شكل التدريب والادارة، وعرض مشاريع محددة على مؤسسات التمويل، وتنظيم محافل المستثمرين واقامة الاتصالات بين المؤسسات الأوروبية والمحلية ومؤسسات التمويل الدولية. كما أن مركز تنمية الصناعة يشجع التعاون بين الاتحاد الأوروبي والصناعات الصغيرة والمتوسطة في بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (المشاريع المشتركة، وعقود الادارة، والتدريب، والتعاقد من الباطن، وما الى ذلك). كما أنه يدعم انشاء وتحسين الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة من خلال أشكال مختلفة من المساعدة التقنية. ويمكن لمركز تنمية الصناعة أيضا أن يمول الاستقصاءات السوقية ودراسات الجدوى بالنسبة لمشاريع صناعية محددة وأن يبحث عن شركاء أوروبيين لتنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة.

٢٢- وقال إنه يمكن لافريقيا أن تعتمد على تجربة بلدان جنوب شرق آسيا لكي تستخلص دروسا، مع اجراء التكييف المناسب، فيما يتعلق بجملة أمور منها الصلة الوثيقة القائمة بين رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، ودور الأسواق التي تعمل بشكل فعال. وأوضح أن ثمة عاملا هاما آخر يتمثل في حيازة التكنولوجيا، وهي مسألة ترتبط عادة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ولاحظ التحسنات التي حدثت في اشاعة مناخ مؤات لنشاط الأعمال في افريقيا، وقال إن افريقيا تستحق الاعتراف بدورها في هذا المجال. الا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله. كما أنه لا يزال هناك مجال لاجراء تحسينات في مجال السياسة العامة، بما في ذلك انشاء آليات كفؤة للأسواق المالية.

٢٣- واختتم كلامه بقوله إن الأونكتاد في وضع يتيح له توفير المساعدة التقنية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الى افريقيا، وانه يتعين اتخاذ تدابير في هذا الصدد. وقال إن عمل الفريقين العاملين المخصصين المعنيين بالاستثمار ونقل التكنولوجيا وبالاستثمار والتدفقات المالية ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في هذا الخصوص. وأوضح أن احتياجات القارة الافريقية تستحق بذل جهد متضافر بدرجة أكبر من قبل المجتمع الدولي من حيث انتهاج سياسات ترمي الى تلبية الاحتياجات الانمائية للبلدان الافريقية. وقال إن الاتحاد الأوروبي سيواصل المساهمة في اتجاه هذه الغاية.

٢٤- وقال ممثل السودان إنه يتضح من تقرير الأمانة أن افريقيا لا تزال المنطقة الأشد فقرا ضمن المناطق النامية وأن هناك تصورات سلبية لا تزال سائدة بالرغم من أن البلدان الافريقية قد بذلت جهودا هائلة لتعديل سياساتها الاقتصادية وتشجيع الاستثمار. ولاحظ تدني مستويات تدفقات الاستثمار الى افريقيا فقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا موجه اساسا نحو قطاعات غير قطاع الصناعة التحويلية وان هذا الاستثمار يتركز في معظم البلدان على استغلال الموارد الطبيعية وعلى خدمات مثل بيوت التجارة وخدمات البناء والخدمات المالية. ومن الواضح أن كبار المستثمرين الأجانب يفضلون التجارة مع افريقيا على الاستثمار في الأنشطة الانتاجية في المنطقة.

٢٥- واضاف قائلا إن بلده قد اتخذ اجراءات في عدد من المجالات من أجل تهيئة مناخ استثماري مؤات كما أنه قد سعى جاهدا الى اعادة بناء وتحرير اقتصاده. وهو يعمل على تحويل بعض الشركات الزراعية والمشاريع الصناعية الى القطاع الخاص، وهذه الشركات جميعها مفتوحة أمام المستثمرين الأجانب المهتمين بالأمر.

٢٦- واختتم كلامه قائلا إن المجتمع الدولي يمكن أن يساعد افريقيا عن طريق ايجاد الوسائل الكفيلة بحل مشكلة الديون القائمة منذ أمد بعيد وجمع الأموال اللازمة لتعزيز برامج اعادة البناء الاقتصادي المعتمدة من قبل جميع البلدان الافريقية تقريبا.

٢٧- وقال ممثل مصر إنه بالرغم من برامج التكيف الهيكلي المنفذة من قبل البلدان الافريقية ومجموعات الحوافز التي أدخلت من أجل اجتذاب الاستثمار، فقد شهد معظم البلدان الافريقية انخفاضا في الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي حين تختلف الحالة من بلد الى آخر، فإن هناك مشاكل مشتركة مثل مشاكل الديون، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وضعف الهياكل الأساسية، وارتفاع مستوى الاعتماد على الخارج، وعدم القدرة على التكيف مع التقلبات في الأسعار الدولية والانخفاض في معدلات التبادل التجاري. وأوضح أن البلدان الافريقية سريعة التأثر بصفة خاصة بالصدمات الخارجية التي تؤثر على جهودها الانمائية.

٢٨- واضاف قائلا إن هناك حاجة لتغيير الصورة السلبية لافريقيا التي لا تزال سائدة لدى المانحين المحتملين، ولتوليد صورة ايجابية تعبر عن التقدم الذي تم احرازه. واشار الى أن وسائط الإعلام مسؤولة جزئيا عن هذه الصورة السلبية لافريقيا وما يترتب على ذلك من تدني مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة. ولذلك فإن هناك حاجة للاضطلاع بحملة اعلانية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال أيضا إن وفده يتفق مع ما ورد في تقرير الأمانة من أن الاطار القانوني يشكل عاملا بالغ الأهمية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٩- وتابع قائلا إن البلدان الافريقية تعاني أيضا من فجوة تكنولوجية. وهذا يؤثر بصفة خاصة على المؤسسات الصغيرة التي لا تتوفر لديها القدرة على تطويع التكنولوجيا بنفسها. وقال إنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين البلدان الافريقية أن يحل جزءا من المشكلة وان بلده يبذل كل جهد ممكن لتعزيز التعاون مع سائر البلدان الافريقية في هذا الصدد.

٣٠- واشار الى العمل المقبل للأونكتاد بشأن هذه القضايا فقال إن مسألة تهيئة مناخ مؤات للآستثمار تحتاج الى المزيد من الدراسة. كما أعرب عن تأييده لفكرة عقد مؤتمر دولي معني بتشجيع الاستثمار في افريقيا فضلا عن الحاجة الى ايفاد بعثات تقييمية الى البلدان الافريقية. وقال إن دور الأونكتاد بالغ الأهمية في مساعدة البلدان الافريقية ولا سيما في الحقبة التالية لجولة أوروغواي وانشاء منظمة التجارة العالمية.

٣١- وقال ممثل اليابان إن أفريقيا تواجه اليوم أسوأ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في العالم. فلم تظهر على النمو الاقتصادي ودخل الفرد أية علامات ايجابية في التسعينات، وتفاقم نقص الأغذية بسبب معدل النمو السكاني المتواصل الارتفاع. وتدهورت أيضا معدلات التبادل التجاري لأفريقيا، وظلت نسبة الديون الى الناتج القومي الإجمالي والصادرات أسوأ نسبة في العالم. وعلاوة على ذلك، تعرضت أفريقيا في كثير من الأحيان للجفاف الشديد والمجاعة، كما أن انتشار القلاقل المدنية وعدم الاستقرار السياسي في أجزاء متفرقة من القارة جعل الحالة تزداد سوءا. بيد أن من بواعث التشجيع ظهور

علامات النمو الاقتصادي والاستقرار في بعض البلدان التي تنفذ برامج الاصلاحات الاقتصادية والسياسية.

٣٢- وقد عقد مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وحضره حوالي ١٠٠٠ شخص منهم ممثلو ٤٨ بلدا أفريقيا و١٢ بلدا مانحا والاتحاد الأوروبي و٨ منظمات دولية ومنظمات غير حكومية ومراقبون. وتوصل المؤتمر الى ما يلي: (١) في حين أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل ويزيد مساعدته لأفريقيا، فإن المعونة وحدها لا تستطيع أن تحل جميع المشاكل التي تواجهها أفريقيا؛ (٢) إن نطاق المساعدة الدولية يتوقف على الأسلوب الذي تعالج به البلدان الأفريقية مسائل مثل حسن توجيه شؤون الحكم وتطبيق الديمقراطية؛ (٣) نظرا لفائدة تبادل الخبرات الإنمائية بين البلدان الآسيوية والأفريقية، يتعين زيادة فرص التعاون بين الجنوب والجنوب. وأضاف في هذا الصدد، أن حكومته أعلنت عن استعدادها لاستضافة الحلقة الدراسية لآسيا وأفريقيا في عام ١٩٩٤.

٣٣- وفي المؤتمر، أكدت حكومته على أهمية دعم عمليات تطبيق الديمقراطية وجهود التكيف الهيكلي وتنمية الموارد البشرية وجهود حماية البيئة في البلدان الأفريقية. وقد تابعت حكومته هذه المسائل من خلال تنفيذ عدة تدابير: (١) زيادة الدعم المقدم لبرامج التكيف الهيكلي: زيادة دعم مرفق التكيُّف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي. وقد بدأ المرفق المجدد عمله في شباط/فبراير ١٩٩٤. وتبلغ المساهمة اليابانية الآن نحو ٤٣ في المائة من حساب رأسمال المرفق. وتعهدت اليابان أيضا بالمساهمة بمبلغ ١,١ مليار دولار أمريكي (أي ٢٠ في المائة من الأموال الإجمالية) في برنامج البنك الدولي الخاص لتقديم المساعدة الى أفريقيا، المرحلة الثالثة، الذي سيقدم مساعدات الى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، كانت اليابان قد قدمت بالفعل دعما لموازين المدفوعات في شكل منح ثنائية في اطار مخطط المرحلة الثالثة من برنامج تقديم المساعدات الى أفريقيا، وذلك الى تسعة بلدان أفريقية في ١٩٩٤؛ (٢) تقديم المساعدة لتنمية الموارد البشرية: هناك برنامجان من المقرر تنفيذهما في اطار هذا النشاط. الأول هو برنامج دعوة الشباب الأفريقي، الذي توجه اليابان بموجبه الدعوة الى ١٠٠ شاب أفريقي كل سنة لقضاء شهر في اليابان. وحتى الآن، وجهت الدعوة الى ٥٠ شابة أفريقية يعملن في ميدان التعليم. والثاني هو الحلقة الدراسية لآسيا وأفريقيا التي تهدف الى تعزيز التعاون بين آسيا وأفريقيا لتنمية البلدان الأفريقية.وستستضيف اندونيسا الحلقة الدراسية في عام ١٩٩٤، وتشترك في تنظيمها الحكومة الاندونيسية والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتناقش وتبادل الآراء بشأن الاطار المؤسسي لتنمية الموارد البشرية في البلدان الآسيوية والأفريقية على السواء. وستركز الحلقة الدراسية على طرائق التعاون بين البلدان الآسيوية والأفريقية؛ (٣) مشاريع توفير المياه الجوفية من أجل التنمية البشرية: وهي تهدف الى تحسين امدادات

مياه الشرب للسكان المحليين. وقد تضمنت مشاريع توفير المياه الجوفية دراسات الجدوى والمساعدة التقنية لأعمال الحفر وتقديم معدات الحفر وضخ المياه.

٣٤- وأثنى ممثل سويسرا على اختيار الأمانة للخبراء المشاركين في اجتماع اللجنة غير الرسمي. وقال إن المشاكل الأفريقية معروفة جيدا وإن الأزمة الأفريقية لا تزال تمثل تحديا يواجه المجتمع الدولي. والبلدان المانحة مدعوة الى تقديم المزيد من المساعدات الى أفريقيا؛ وفي هذا الصدد، خصص بلده ٣٧ في المائة من مساعدته الانمائية الرسمية لأفريقيا.

٣٥- وأضاف أن المشاكل التي تواجه افريقيا قد تم تحليلها جيدا داخل الأونكتاد. فلا يوجد بديل لمتابعة الاصلاحات وان كان يقبل حقيقة أن هذه الاصلاحات مقرونة في البداية بمصاعب جمة. ولكن هناك فرصا في افريقيا كما أن روح المبادرة بالمشاريع متوفرة ولكن هناك حاجة الى تعبئة الموارد البشرية لتمكين منظم المشاريع من الاستفادة من الفرص القائمة.

٣٦- وقال إنه يوافق على التحليل والمقترحات الواردة في وثيقة الأمانة، ولكن كان من الممكن أن تشمل المقترحات تدابير محددة وأكثر إلحاحا للقيام بتنفيذها. ويرى وفده أنه ينبغي ايلاء الأولوية العليا الى حشد المدخرات المحلية، واصلاح قطاع المصارف والاصلاحات الضريبية. وتشمل التدابير العاجلة الأخرى توسيع نطاق دور القطاع الخاص، وتحسين القوانين الخاصة بالمال والأعمال ونشر المعارف الملائمة. وقال إن وفده لايتفق تماما مع الرأي القائل بتشجيع رأس المال الاستثماري في أفريقيا. ذلك أن هذا الشكل من أشكال رأس المال ليس أساسا جيدا للتنمية المستدامة، وأفريقيا تحتاج الى الاستثمار الانتاجي لا الى الاستثمار المتصل بالمضاربة. وتقديم الحوافز الضريبية ومبادلة الديون ليست عمليات جذابة بالضرورة، بل يمكن أن تسفر عن تبديد للأموال لا داعي له. والضمانات الاستثمارية أكثر تمشيا مع قواعد السوق ومن ثم فإنها، على الأرجح، الوسيلة المناسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٧- وينبغي لأعمال المتابعة التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد أن تأخذ في الاعتبار النتائج التي توصلت اليها الأفرقة العاملة المخصصة المعنية بمسائل محددة. وقد تثبت فعالية التركيز على المشاريع الصغيرة، كما ينبغي التركيز على مجالات مثل الكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية. ويتعين على البلدان الأفريقية أن تعطي أولوية أعلى للتعليم الأساسي لأنه يدر عائدا أكبر؛ كما أنها تحتاج الى المساعدة التقنية لتحسين اجراءات المحاسبة. ونظرا لأن هناك هيئات متنوعة تعمل لتحقيق نفس الغايات، فمن الضروري تحقيق الاتساق. وقال إن بلده يتعهد بمواصلة تقديم الدعم الى البلدان الأفريقية.

٣٨- وقال ممثل النرويج، متحدثا بالنيابة عن البلدان الشمالية، إنه منذ أواخر الثمانينات لوحظت زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر في سبيله الى

أن يتفوق على المساعدة الانمائية الرسمية بوصفه أهم مصدر وحيد للتمويل الخارجي للبلدان النامية، إذ يستأثر بحوالي ثلث مجموع تدفقات الموارد الصافية. وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر، بالفعل، الوسيلة الرئيسية لنقل التكنولوجيا. ومن حيث خلق فرص العمل ونشر التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية، فانه يشكل تطورا ايجابيا بالنسبة للبلدان التي تتلقى هذه الاستثمارات. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء قد انخفض بالفعل في السنوات الأخيرة، وكانت المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء هي المنطقة النامية الوحيدة التي عانت مؤخرا من انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٩- ويتعين عكس هذا الاتجاه. فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يستطيع وحده أن يعيد أفريقيا الى مسار النمو. ولكن الاستثمار الأجنبي ينحو الى الازدياد في ظل بيئة اقتصادية سليمة ومستقرة ومفضية للنمو، بل ان الاستثمار الأجنبي نفسه يمكن أن يحفز، بدوره، عملية النمو. ويمكن القول، بشكل ما، إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتبع - ولكنه لا يقود. وفي هذا الصدد، قال إنه يتفق مع ما جاء في وثيقة الأمانة من أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب الى بلد ما اذا كان هذا البلد ناجحا مع أوساط الأعمال الموجودة داخله - المستثمرون ومنظمو المشاريع المحليون. فاذا كان المستثمرون الافريقيون مترددين أو يهابون المخاطرة أو يحوّلون الموارد المالية الى الخارج، فلن يتوقع الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر. وأضاف قائلا إنه يتفق مع الرأي الذي يذهب الى أن العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر هي الاستقرار السياسي، وبيئة الاقتصاد الكلي المستقرة، والسياسات الاقتصادية التي يمكن التنبؤ بها، والقوى العاملة المؤهلة، والضمانات القانونية، والغاء الاجراءات الروتينية التي لا مبرر لها، والسياسات التجارية الحرة وفرص السوق المحلية والاقليمية. وبتعبير آخر، فإن العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي نفس العوامل التي تشكل، معا، الاقتصاد السليم.

٤٠- وتسلّم البلدان الشمالية بأن العديد من البلدان الأفريقية قد أحرز تقدما هاما في تهيئة بيئة اقتصادية أكثر توجها نحو الاقتصاد السوقي خلال العقد المنصرم، وأن بعض البلدان يستحق من التقدير لجهوده أكثر مما حصل عليه حتى الآن. بيد أن ثمة حقيقة لاتزال مؤكدة هي أنه لايزال يتعين على المستثمرين المحليين والأجانب، على السواء، في بلدان أفريقية عديدة أن يستجيبوا للاصلاحات الجارية. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، ربما يعزى ذلك الى التصورات والمفاهيم المفرطة في السلبية الموجودة عن أفريقيا، ولكن البلدان الشمالية تعتقد أن عدم استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزى الى الاصلاحات التي لم تكتمل بعد والى أوجه القصور الهيكلي الباقية أكثر مما تعزى الى عوامل أخرى. وطالب بأن يؤيد المجتمع الدولي هذه العملية، بتقديم المساعدة التقنية والتعاون في مجال البحث والتطوير والمساعدة الإنمائية الرسمية الى من هم في أشد الحاجة اليها.

٤١- وعلى الدولة دور ايجابي تضطلع به في تهيئة مناخ سليم للأعمال والمشاريع. ويمكن أن يشمل ذلك اقامة المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - وهما أمران تحتاج اليهما أفريقيا بشدة. ويتسم مبدأ المساواة في المعاملة بأهمية كبيرة؛ وينبغي تفادي اشتراطات للأداء تفوق الاشتراطات المطلوبة من المستثمرين الوطنيين لأن ذلك ربما يثني المستثمرين الأجانب عن الاستثمار من الأساس. وعلى نفس القدر من الأهمية، ينبغي تفادي منح المستثمرين الأجانب بوجه عام أية معاملة تفاضلية لايحصل عليها المستثمرون الوطنيون في نفس الظروف. وفي أغلب الأحيان، يعتبر استخدام الاعانات والاعفاءات الضريبية الاجمالية مكلفا وغير ذي تأثير بالنسبة للمستثمرين الأجانب المعنيين. فما يهمهم في الواقع هو المناخ الاجمالي للأعمال والمشاريع.

٤٢- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه يتفق مع وثيقة الأمانة بأن مناخ الاستثمار أمر حيوي للقرارات التي يتخذها المستثمرون. ورغم ما أحرز من تقدم في أفريقيا في الأعوام الأخيرة، فما زال يتعين صنع الكثير إن كان المطلوب توفير استثمار خارجي كبير خارج قطاع النفط، وهو المتلقي الرئيسي. فما زالت بلدان أفريقية كثيرة تحتاج إلى الأخذ بنهج أكثر اقتحاما واتساقا لتحقيق الظروف المشجعة للمستثمرين. وثمة حاجة إلى التعجيل بخطى الخصخصة والتحرير لخلق مناخ استثماري أفضل.

٤٣- وهناك عدد من المعوقات أمام الاستثمار في أفريقيا لم يغطها تقرير الأمانة، تشمل الفساد والافتقار إلى حكم القانون. وتمثل معدلات الضرائب العالية مشكلة أخرى تحتاج إلى علاج، إذ إن الشركات الصغيرة تتأثر تأثرا ضارا بالضرائب العالية. كما أن القطاع الحكومي ضخم جدا، مما يخلق في حالات كثيرة عبئا مفرطا على الاقتصاد.

٤٤- وأضاف أنه يتفق مع تقرير الأمانة على أهمية الاستقرار السياسي، لكن الاستقرار بدون ديمقراطية لا يكفي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي بحث التدخل الحكومي الذي يتجاوز تحقيق مناخ استثماري مؤات بعناية أكبر، إذ ثبت ضرر كثير من إجراءات التدخل الاقتصادي من جانب الحكومات في أفريقيا. ويتفق وفده مع الرأي القائل بأن التكامل الإقليمي سيكون مفيدا في جذب الاستثمار مع توافر أسواق أكبر حجما. كما يشاطر وفده في الرأي بأنه من المفيد إجراء اتصال أكبر بين مجتمعات رأس المال والحكومات الأفريقية وبين نظرائها في العالم المتقدم.

٤٥- وتلتزم الولايات المتحدة بحماية وتيسير الاستثمار في أفريقيا من خلال مؤسسة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار وغيرها من الوكالات، ومن خلال معاهدات استثمارية ثنائية مع عديد من البلدان الأفريقية. وقد وفرت وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف ومؤسسة التمويل الدولي مساعدات مماثلة على أساس متعدد الأطراف.

٤٦- وقالت ممثلة الجزائر إنه مرت ١٠ سنوات منذ شروع البلدان الأفريقية في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وقد حاولت البلدان الأفريقية تحسين حشد المدخرات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن الوضع الأفريقي لم يتحسن كما أشار تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣ والتقرير الأخير للبنك الدولي بشأن الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية.

٤٧- وأضافت أن وفدها مقتنع بأن الفرص موجودة بالفعل بالرغم من انتشار الحالة السلبية الشاملة. فهناك بلدان أفريقية كثيرة، منها بلدها، حسنت من قوانينها الاستثمارية بوسائل منها تقديم الضمانات لتحويل الأرباح وتسوية المنازعات الدولية. غير أن ثمة حاجة إلى إظهار إرادة سياسية أكبر لمساعدة البلدان الأفريقية. إن تصميم وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي ما زالا في حاجة إلى تحسين، كما يتعين إيلاء الاهتمام لقضية عبء الديون والآليات التعويضية في مواجهة تعرض معظم البلدان الأفريقية للدين الخارجي القائم. ويؤيد وفدها فكرة عقد مؤتمر عالمي يُعنى بالسلع الأساسية تحت رعاية الأونكتاد. ومن المهم في هذا الصدد أن تكون هناك متابعة واجبة لاستنتاجات المجلس وتوصياته.

٤٨- وقالت في ختام كلمتها إن الجزائر صدّق مؤخرا على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ويؤمن ايمانا قويا بأن التكامل الاقتصادي سيساعد التنمية الاقتصادية لأفريقيا.

٤٩- وقال ممثل الهند إن أفريقيا عانت من تدهور مستمر في بيئتها الداخلية والخارجية. إن التقلبات في أسعار السلع الأساسية الدولية أثر تأثيرا ضارا على أفريقيا، وخاصة تلك البلدان التي تعتمد على الكاكاو والبن. وكان نصيب أفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية أقل من ٧ في المائة من المجموع. وشهدت أفريقيا مؤخرا تدفقا طفيفا جدا لرأس المال الخاص، وكان معظم رأس المال المتدفق في شكل مساعدة إنمائية رسمية. وزاد من تفاقم الوضع عدم الاستقرار السياسي، ومعدلات النمو السكاني العالية، والكوارث الطبيعية، إلخ.

٥٠- وثمة حاجة عاجلة إلى اتخاذ خطوات لتحسين الوضع وإعادة أفريقيا إلى مسار التنمية والنمو. وقد اعتمدت البلدان الأفريقية نفسها بشجاعة برامج صارمة للتكيف الهيكلي ونفّذت تدابير أخرى للاصلاح الاقتصادي. وفي هذا الصدد، فقد تعهدت بتحرير واسع النطاق لاقتصاداتها وأخذت بنهج سوقية التوجه. وبالرغم من كل هذه التغييرات، لم تتمكن أفريقيا من التغلب على مشاكلها المتمثلة في بطء الانتعاش وتدني أداء النمو.

٥١- وهناك مجالات رئيسية معينة يمكن فيها للمساعدة الدولية أن تقدم العون إلى البلدان الأفريقية لكي تندمج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي ولجذب تدفقات أكبر من الموارد، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل هذه المجالات بناء البنية الأساسية المناسبة، مع توفير تسهيلات كافية للنقل، وضمان

إمدادات يعوّل عليها من الطاقة والمياه، وتوافر تسهيلات جيدة للاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن تنمية الموارد البشرية عن طريق تدريب الموظفين في المجالات الإدارية والتقنية معا. وينبغي أن يقترن ذلك بنقل مناسب للتكنولوجيا وبناء قدرة تكنولوجية محلية كافية. وهناك مجال آخر يحتاج إلى الاهتمام به هو تدعيم القطاع المالي من خلال إنشاء مؤسسات مالية ذات كفاءة، وأسواق لرأس المال وأسواق للأوراق المالية. ودعا إلى الأخذ باستراتيجيات مناسبة لتخفيض الديون من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تخفيف ما تعاني منه من عبء الديون.

٥٢- ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دورا قياديا في مساعدة البلدان الأفريقية على وضع استراتيجيات لهذه المجالات، وخاصة في ميدان التعاون التقني. وأشاد بازدياد التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا، ودعا إلى توفير تمويل كاف للمؤسسات المعنية. ومع ذلك، وبالنظر إلى تعدد هذه المؤسسات الإقليمية، ينبغي بذل الجهود لإزالة الازدواج فيما بينها. وسيؤيد بلده كل جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى أفريقيا.

٥٣- وأعرب ممثل الصين عن اعتقاده بأن نظر المجلس في "البرنامج الجديد" سيؤدي إلى توفير مساعدة ايجابية لأفريقيا. وأشار إلى هبوط مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، ومشكلة هروب رأس المال وعدم كفاية الموارد المحلية، فقال إنه من المهم من أجل تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، فضلا عن توافر الإدارة الجيدة للاقتصادات الكلية، والبنية الأساسية المناسبة، والموارد البشرية الكافية.

٥٤- وتعكف كثير من البلدان الأفريقية على تنفيذ اصلاحات تشمل تحرير التجارة وتنفيذ برامج للحوافز من أجل جذب الاستثمار المباشر، إلخ. ومع ذلك، فإن الموارد المحلية أساسية بالمثل، والحقيقة أن هناك افتقارا إلى الموارد المحلية في أفريقيا. ودعا المجتمع الدولي إلى الإقرار بذلك وتزويد أفريقيا بالمساعدة اللازمة.

٥٥- وأشار إلى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات الذي سينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٩٥ وإلى استعراض منتصف المدة الذي ستجريه الجمعية العامة في ١٩٩٦، فدعا المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة، إلى مساعدة البلدان الأفريقية بالموارد وتقديم المساعدة التقنية من أجل تيسير الاصلاح الاقتصادي. ويمكن للبلدان المتقدمة أن توفر بوجه خاص ضمانات الاستثمار والدعم المالي لتشجيع مواطنيها على الاستثمار في أفريقيا، والموافقة على تخفيض الديون وعمليات تحويل الدين إلى مشاركة رأسمالية للمساعدة على حشد الموارد المحلية، وإتاحة المزيد من فرص التدريب للمساعدة على تنمية الموارد البشرية. وينبغي كذلك إجراء تقييم شامل لاتفاق جولة

أوروغواي وأثره على البلدان النامية، فضلا عن شن حملة إعلامية عن إمكانات التنمية في البلدان الأفريقية وفرص الاستثمار وتحسن مناخ الاستثمار في تلك المنطقة.

٥٦- ووصف ممثل السنغال الخلفية التاريخية للبرامج المعنية بأفريقيا وقدم وصفا موجزا للدور الذي قام به بلده في تحقيق هذه البرامج. لقد نفّذ بلده عددا من التدابير الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان استقرار النمو والتنمية. كما نفّذ بلده برنامجا للتكيف الهيكلي بمساعدة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف واضطلع ببرامج خصخصة واسعة شملت قطاعات كالزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك، إلخ. إلا أن بلده يعتبر أن هناك قطاعات معينة لها أهمية استراتيجية ولذلك فإنه لا يعمل على خصخصة كل شيء. ويعلق بلده أهمية كبيرة على التكامل والتعاون الاقتصاديين فيما بين البلدان الأفريقية، وتحقيقا لهذه الغاية فقد وقّع على معاهدة أبوجا بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وأعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى تنشيط الاستثمار في المنطقة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥٧- وقالت ممثلة الجمهورية العربية السورية إنه بالرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومات الأفريقية فإن الوضع الاقتصادي في معظم البلدان الأفريقية لم يتحسن. ولذا فإن ثمة حاجة إلى تنسيق جيد للجهود المقبلة. وأعربت عن تأييدها للرأي القائل بأن الاستقرار شرط أساسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥٨- وأشار ممثل نيجيريا إلى أن هناك منافسة شرسة على الموارد المحدودة فيما بين الأمم، فقال إن أفريقيا، كمنطقة، ما زالت تمثل تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة للمجتمع الدولي. وزاد من تفاقم صعوبات أفريقيا سوء الأداء الاقتصادي، وتورد هذه المشاكل لتفسير المستويات المنخفضة للاستثمار الأجنبي في البلدان الأفريقية. غير أن من رأي وفده أن هناك مناطق لها مشاكل مماثلة تلقت مساعدات أعلى واستثمارات أجنبية أكبر.

٥٩- وقد أجرت البلدان الأفريقية اصلاحات اقتصادية شاقة، لكن انجازات هذه البرامج ستكون محدودة ما لم يتم التصدي بوجه كاف لمشكلة الديون. لقد أنفق بلده، نيجيريا، نحو ٥٢ في المائة من حصائله من النقد الأجنبي على خدمة الديون، وتم انفاق معظم ما تبقى على الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية. ومن أجل التصدي لهذه المشكلة، فإن ثمة حاجة إلى حشد موارد ضخمة من داخل أفريقيا وكذلك من مصادر خارجية. إن أفريقيا تحتاج إلى نوع المساعدة الذي وفّرته خطة مارشال. كما أن المشاكل التي يتعين التصدي لها تشمل النقل والاتصالات، والطاقة والبنية الأساسية وتدني البيئة.

٦٠- وقد نفّذت نيجيريا، كجزء من برامجها للاصلاح الاقتصادي، عددا من تدابير السياسة العامة لتشجيع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. كما حققت الاتساق في قوانين وأنظمة الاستثمار وألغت معظم المعوقات البيروقراطية أمام الاستثمار الخاص. ويوجد لنيجيريا أكثر من ١٠٠ سفارة وقنصلية في أنحاء العالم لتيسير تجهيز تأشيرات الدخول للرحلات المتصلة بالأنشطة التجارية ولتقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين.

٦١- وقد اضطلع بلده بتنمية الموارد البشرية لتوفير المهارات تيسيرا لتصميم وتنفيذ سياسات فعالة، وخاصة في مجالات الاصلاح الهيكلي والاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم الدعم للقطاع الخاص. إن توفير مساعدات تقنية إضافية في هذه المجالات سيكون أمرا مفيدا. وينبغي على الأونكتاد أن يكثف جهوده للتوصل إلى خيارات عملية للسياسات العامة تعالج الوضع في بلده والوضع الأفريقي بوجه عام، في حين يتعين على البلدان الصناعية والمؤسسات الدولية ذات الصلة أن تساعد الاستثمارات وتزيد من المساعدات.

- - - - -